بهدف تمويل مشروع تطوير شبكات نقل المياه في البحرين

«صندوق أبوظبي للتنمية» و«مكتب الصادرات» يوقعان اتفاقيتي قرض بـ 337.9 مليون درهم

وقع صندوق أبوظبي للتنمية، ومكتب أبوظبي للصادرات اتفاقيتي قرض مع هيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين لتمويل مشروع تطوير شبكات نقل المياه، حيث تبلغ قيمة القرض المقدم من الصندوق 150.6 مليون درهم إماراتي، فيما تبلغ قيمة القرض المقدم من «أبوظبي للصادرات» 187.32 مليون درهم إماراتي، ويهدف المشروع إلى تهيئة شبكات نقل المياه المرتبطة بالمرحلة الثانية «لمحطة الدور» والبالغ قدرة إنتاجها 50 مليون غالون بما يضمن توفير مخزون مائي بسعة لا تقل عن 3 أيام من معدل الاستهلاك اليومي، لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة إلى جانب الاستفادة من المحطة في الاستخدامات الأخرى التي تخدم المشاريع العمرانية والاستثمارية والصناعية، الأمر الذي يدعم تحقيق الخطة الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية لهيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين حتى عام 2030 والموائمة لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وجرت مراسم توقيع الاتفاقيتين في مملكة البحرين، حيث وقع اتفاقيتي القرض محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، رئيس اللجنة التنفيذية للصادرات، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني، ومعالي ياسر بن إبراهيم حميدان، وزير شؤون الكهرباء والماء في مملكة البحرين، وحضر حفل التوقيع السيد عادل عبدالله الحوسني، مدير إدارة العمليات في الصندوق، والسيد خليل فاضل المنصوري، مدير عام مكتب أبوظبي للصادرات بالإنابة، وعدداً من المسؤولين من كلا البلدين.

جانب من توقيع الاتفاقية

وبهذه المناسبة، قال محمد سيف السويدي، «تجسد اتفاقيتي القرض التي تم توقيعها مع هيئة الكهرباء والماء، عمق ومتانة العلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين الشقيقة، كما وتؤكد حرص حكومة البلدين على استدامة وتنمية العلاقات الاستراتيجية بما يخدم المصالح المشتركة ويلبي التطلعات المستقبلية لكلا الجانبين، مؤكداً سعادته، أننا نحرص على دعم الخطط والبرامج التنموية لحكومة البحرين ومساندتها على تحقيق أهدافها بما يساهم في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.» مضيفاً سعادته، أن التمويل المقدم من صندوق أبوظبي للتنمية سيعمل على رفع كفاءة وتطوير منظومة شبكات المياه والنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام، وتحقيق الأمن المائي واستدامة موارده لتلبية مختلف احتياجات السكان والمنطقة في مملكة البحرين.

ومن جانبه، أشاد ياسر بن إبراهيم حميدان، بالدعم المستمر الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة لمملكة البحرين، والدور الريادي والفعّال الذي يقوم به صندوق أبوظبي للتنمية ومساهمته في تسريع حركة التنمية الاقتصادية والنهوض بمجتمعات الدول النامية. وأشار معاليه إلى قوة الروابط الأخوية التي تجمع بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشكل نموذجاً فريداً للعلاقات الثنائية المتميزة، والتي جاءت بفضل توجيهات قيادة بلدينا وحرصهما على ديمومة التعاون والمضي به قدماً نحو آفاق مستقبلية جديدة تدعم المصالح المشتركة للبلدين في مختلف المجالات، وذكر معاليه أن الاتفاقيتين اللتين تم توقيعهما ستسهم في تطوير وإيجاد بنية تحتية عالية المستوى تضمن استدامة موارد المياه، كما يعزز هذا التعاون تحسين كفاءة العمليات التشغيلية لإمدادات شبكات المياه، ويدعم تحقيق الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الموارد المائية لتلبية احتياجات التنمية الشاملة للبلاد.»

وأفاد خليل فاضل المنصوري، «تدعم شراكتنا الاستراتيجية الجديدة مع مملكة البحرين الشقيقة تنمية الصادرات الوطنية وتحفيز النشاط التجاري والاقتصادي للبلدين، وبموجب اتفاقية القرض المبرمة سيعمل مكتب أبوظبي للصادرات على دعم الشركات الإماراتية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والحلول التمويلية لكل من شركة تيكتون للهندسة والانشاءات والمعنية بإنشاء محطة الضخ الثانية في منطقة الدور بما فيها عدد خزانين سعة كل منها 20 مليون غالون بالإضافة إلى الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية وتركيب أحدث أنظمة الاتصالات ووحدات التحكم، ودعم شركة جندال سو جلف المختصة بتزويد بعض المحطات بأجود الأنابيب وملحقاتها أقطار 1200مم و800مم، لافتاً إلى أن الاتفاقية التي وقعها «أبوظبي للصادرات» مع الجانب البحريني تعد فرصة مهمة لتعزيز التعاون المشترك، وستعمل على توفير الفرص الواعدة التي تمكن الشركات الإماراتية من التواجد والتنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويشار إلى أن مملكة البحرين من أوائل الدول التي بدأ صندوق أبوظبي للتنمية نشاطه التنموي فيها عام 1974، حيث بلغت قيمة تمويلات القروض الميسرة والمنح الحكومية المقدمة للبحرين 23.12 مليار درهم إماراتي، حيث شملت 32 مشروعاً ضمن قطاعات حيوية، وساهمت تلك المشاريع الاستراتيجية في إحداث نقلة نوعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبحرين. كما ويدير الصندوق المساهمة المقدمة من دولة الإمارات لمملكة البحرين في عام 2013 ضمن برنامج تنمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيمة 9.2 مليار درهم إماراتي، والهادفة إلى تنفيذ وتطوير المشاريع التنموية في البحرين.

«ويفوكس» تختتم جولة تمويل من الفئة الرابعة بـ 400 مليون دولار

فريق عمل شركة ويفوكس

كشفت ويفوكس، إحدى شركات تكنولوجيا التأمين الرائدة في أوروبا ومقرّها برلين، عن اختتام جولة تمويل من الفئة الرابعة بقيمة 400 مليون دولار (على شكل أسهم وديون) لتزيد من القيمة المقدّرة للشركة بعد حصولها على التمويل إلى 4.5 مليار دولار.

تولت شركة مبادلة للاستثمار قيادة جولة التمويل بمشاركة كُلّ من شركة يورازيو وشركة إل جي تي وَهورايزونز فنتشرز وأوميرز فنتشرز وتارجت جلوبال.

وأثمرت الجولة عن زيادة القيمة المُقدّرة لشركة ويفوكس من 3 مليارات دولار أمريكي إلى 4.5 مليار دولار خلال 12 شهراً، فيما يُخالف التوجه الحالي السائد في سوق تكنولوجيا التأمين وقطاع التكنولوجيا على نطاق أوسع.

وتعليقاً على هذا الموضوع، جوليان تيكي، الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة ويفوكس: «تؤكد القيمة المُقدّرة الجديدة للشركة عند 4.5 مليار دولار نجاح نموذج الأعمال الذي نعتمده، والذي يُركّز على التوزيع غير المباشر عن طريق الوكلاء بدلاً من الحلول المباشرة. وهذا ما يجعل شركتنا الأكثر موثوقية بين نظرائها من شركات تكنولوجيا التأمين في السوق حالياً.

وتُواصل مضاعفة إيراداتنا مع وصول مستواها العام الماضي إلى 320 مليون دولار. ونجحت ويفوكس خلال الربع الأول من العام الجاري في تحقيق إيرادات تزيد عن 200 مليون دولار، فيما ينسجم بالكامل مع خطتنا لتحقيق 600 مليون دولار بحلول نهاية 2022».

وأردف تيكي: «تضم محفظة ويفوكس الآن أكثر من مليوني عميل، مع خطط بالوصول إلى 3 ملايين بحلول نهاية العام الجاري. ويعكس هذا العدد مدى ثقة العملاء بالشركة ويُؤكد على التزامنا بمنهجية التنبؤ وتطبيق إجراءات استباقية، بدلاً من اعتماد المنهجيات التقليدية القائمة على الإصلاح والاستبدال. ونعمل من خلال التكنولوجيا على الارتقاء بمستوى خدمات التأمين إلى آفاق غير مسبوقة.رر وكنتيجة لذلك، تتسم تجربة العميل لدينا ببساطتها وموكبتها لأسلوب حياتنا المعاصر».

وإلى جانب ذلك، تعتزم ويفوكس استخدام هذا التمويل لتطوير المنتجات والتوسع في أوروبا ومن ثم في آسيا والولايات المتحدة.

وبدوره، قال فابيان فيزمان، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والمؤسس في ويفوكس: «وصلت ويفوكس إلى أقوى مكانة لها على الإطلاق. ونجحنا من خلال إغلاق جولة التمويل هذه في تعزيز إستراتيجيتنا وتسريع مسار الشركة نحو تحقيق المزيد من الإيرادات والأرباح.

ويعكس هذا الاستثمار الإضافي مدى ثقة المستثمرين بنموذجنا غير المباشر، ما يُتيح لنا القدرة على تحقيق الكفاءة النقدية، ويُمثّل خير دليل على استمرارية أدائنا المتميّز حتى في أكثر الأوقات اضطراباً. خصوصاً وأن ويفوكس تتمتع بنموذج أثبت فاعليته وبسجل نجاحات مستدام تطمح لتطبيقه على مستوى العالم، ولهذا الغرض بالضبط سنستخدم هذه الأموال.

ويضمن نموذجنا تقديم مزايا مالية أقوى ومساراً أوضح نحو تحقيق الربحية. ويحمل هذا الأسلوب أهمية كبيرة في جميع الأوقات، لا سيما في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، الذي يتطلب قدراً أكبر من الانضباط المالي».

ومن ناحيته، قال إبراهيم عجمي، رئيس وحدة مبادلة للاستثمار في الشركات الناشئة: «تعمل ويفوكس، بخلاف غيرها من مزودي خدمات تكنولوجيا التأمين المباشرة للمستهلك، كعامل محرك للمنظومة بأكملها، حيث تساهم في تمكين مُختلف قنوات التوزيع بدلاً من التنافس معها. أتاح هذا النموذج لشركة ويفوكس القدرة على التطور بسرعة واستدامة، فضلاً عن تزويد الوسطاء والعملاء على حد سواء بمنصة تُعزز التحول الرقمي في سوق التأمين بكل سلاسة».

وتبقى ويفوكس، برغم المناخ الاقتصادي الراهن، واحدة من شركات التكنولوجيا القليلة التي تُواصل أنشطة التوظيف، مع وجود أكثر من 1300 موظف ضمن فريق الشركة اليوم بزيادة عن فريقها المكون من 550 موظفاً فقط في عام 2021. وتتوقع ويفوكس وصول موظفيها إلى 2000 موظف بحلول نهاية العام الجاري.

«جرادينت» تستحوذ على «ووتر بارك» بهدف تحقيق الاستدامة في قطاع المياه

أعلنت شركة «جرادينت»، المزود والمطور العالمي لحلول معالجة المياه باستخدام التكنولوجيا النظيفة، عن استحواذها على شركة «ووتر بارك إنفيرونمنت كوربوريشن» (المشار إليها في ما يلي بـ»ووتر بارك»)، وهي شركة للتصميم والبناء تتخذ من تايوان مقراً لها، متخصّصة في تقنيات المياه للتصنيع المتقدم في قطاعات التكنولوجيا الفائقة لأشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة.

تسمح عملية الاستحواذ هذه بدعم حافظة شركة «جرادينت» من التقنيات المملوكة من الشركة ورفدها بالخبرة في مجال تطبيقات معالجة المياه الصناعية، تحديداً معالجة مياه الصرف البيولوجية ذات المعدل العالي، والأكسدة المتقدمة، ومعالجة المياه فائقة النقاء. علاوة على ذلك، ستصبح المجموعة الكاملة والشاملة من التقنيات والحلول المقدّمة من «جرادينت» في متناول الشركات المصنّعة الرائدة في قطاعات التصنيع المتقدم في تايوان والتي تتولى «ووتر بارك» خدمتها. وتشمل قائمة عملاء الشركة المشتركة الحاليين في مجال أشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة بعضاً من أبرز العلامات التجارية المرموقة والراسخة في العالم، بما في ذلك «جلوبال فاوندريز» (Global Foundries)، و»ميكرون» (Micron)، و»إنتل» (Intel)، وشركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة (TSMC)، و»يونايتد ميكروإلكترونيكس كوربوريشن» (UMC)، و»إيه يو أويترونيكس» (AUO)، و»شيماي» (Chimei).

وقال براكاش جوفيندان ، الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات في شركة «جرادينت» في معرض تعليقه: «ستساهم هذه الشراكة بمساعدة قطاعات أشباه الموصلات وغيرها من القطاعات المتقدمة على تحقيق أعلى إنتاجية من المياه فائقة النقاء وفي الوقت عينه، تلبية معايير وحدود التصريف البيئي واستعادة الموارد الثمينة التي كانت ستضيع خلافاً لذلك.» وأضاف: «تعدّ ابتكاراتنا التكنولوجية ضرورية للغاية للقطاعات العالمية التي ترزح تحت الضغوط الناتجة عن النقص في سلسلة التوريد وتغير المناخ وارتفاع تكاليف المواد، ومن شأنها أن تسمح لهذه القطاعات بتلبية متطلبات العمل لتأمين الاستمرارية التشغيلية والاستدامة والتكلفة.»

شركة «جرادينت»

يشهد العالم نقصاً مطوّلاً في أشباه الموصلات الضرورية للتحكم بكل شيء حولنا، بدءاً من السيارات، مروراً بالهواتف الذكية وصولاً إلى الأجهزة. ومع استمرار هذا النقص في منتجات أشباه الموصلات، تواجه الشركات المصنّعة ضغوطاً متزايدة نحو تبني ممارسات مستدامة وفعالة في عملياتها المائية.

من جانبه، قال هيوي سونغ يو، رئيس مجلس إدارة شركة «ووتر بارك»: «تتولى تايوان قيادة الجهود العالمية نحو تنظيم إعادة استخدام المياه الصناعية وتصريف مياه الصرف الصحي، وتعدّ الجزيرة مركزاً عالمياً لتصنيع أشباه الموصلات وتملك حالياً 65 في المائة من حصة السوق العالمية. بتحفيز من المصالح الاستراتيجية لإدارة المخاطر في سلسلة التوريد والاكتفاء الذاتي، بدأ تصنيع أشباه الموصّلات يتوسّع نحو مناطق جديدة، هي التي تستفيد من أفضل الممارسات المعتمدة في تايوان في مجال إدارة المياه في عمليات إنتاجها. ومن خلال دمج التقنيات الخاصة بنا وخبرتنا في القطاع مع حلول المياه والحلول الرقمية الشاملة المقدّمة من شركة 'جرادينت'، سنتمكن من مساعدة مرافق التصنيع المتقدمة في جميع أنحاء العالم على إدارة مياهها بشكل أفضل.»

العمارة المستدامة تقلل معدلات الانبعاث الحراري

«المجموعة الاستشارية»: مواد البناء تتسبب بـ 40 في المئة من الانبعاثات حول العالم

العمارة المستدامة

أصبحت الشعبية المتزايدة للأبنية الشاهقة وتطوير البنية التحتية الموسع محل تركيز، وذلك بسبب زيادة الضغط على اعتمادها على استهلاك الطاقة الكبير لتشغيل كل مرافقها. ويؤدي هذا، وفقاً لأصحاب المصلحة الأساسيين في مجالات البناء والتصميم الداخلي، إلى تباطؤ كبير في تحقيق هدف المنطقة لخفض الأثار الضارة للتغيرات المناخية.

تستهلك المباني الشاهقة حوالي 80% من الطاقة التي تنتجها الإمارات العربية المتحدة كل عام. وبغض النظر عن استهلاك الطاقة الضخم، تُمثل تلك الأبنية مشكلة بالنسبة لخطط الإمارات المتعلقة بالاستدامة على خلفية تكاليف الصيانة الباهظة واحتياجات التصميم والبنية التحتية والتي تستهلك الكثير من الطاقة كذلك.

وبعيداً عن الاستهلاك الهائل للطاقة، تعتبر المباني عامة مسؤولة عن 40% من إجمالي انبعاثات الكربون حول العالم، وبما أن منطقة الخليج محاطة بهذا القطاع من البناء، فمن الضروري أن تركز هذه القطاعات على توجهات المنطقة ورؤيتها للوصول لصفر انبعاثات الكربون بحلول العام 2050.

الحاجة الملحة لإعادة التطوير

تشهد منطقة الخليج ازدهار هائل في قطاع البناء والتصميم، ويستدعي هذا طبقاً للعلامة التجارية «سيراميك إسبانيا» والتي تمثل جمعية مصنعي السيراميك الإسبانيين، نداءات لحاجة مُلحة للاعتماد على الممارسات المستدامة في قطاع البناء والتصميمات، وخاصة في عملية استخدام السيراميك.

وكانت المجموعة الاستشارية Mott MacDonald قد أجرت بحثاً حول الكشف عن طرق تُمكن من خفض انبعاثات الكربون الضارة الناتجة من البنايات، ويدرس البحث كذلك تأثير إضافة العزل لتلك الأبنية، والانتهاء من العزل الخارجي لتحسين استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات الكربون على نحو ملحوظ .

وقال السيد فيسنتي نوموديو، رئيس سيراميك إسبانيا ورئيس مجلس إدارة الشركة، «إن إعادة التصميمات ومواد البناء التي تتسم بالاستفادة هي أحد أهم الحاجات المُلحة في الوقت الحالي حيث أن معدلات الاحتباس الحراري حول العالم تتزايد على نحو كبير، وكان السيراميك على الدوام أحد مواد البناء الفعالة التي تتسم بالاستدامة، حيث تعتبر 100% طبيعية وصديقة للبيئة. ويُمكن لبلاط وطوب وكتل السيراميك أن تتحمل أكثر الآثار المناخية الضارة ويُمكنها مقاومة الحرارة لدرجة تصل إلى 1500 درجة، مما يجعلها الأكثر تناسباً مع استخدام الواجهات جيدة التهوية، ويُمكن كذلك للألواح المصنوعة من السيراميك الإسهام في خفض 154 إلى 229 طن متري من انبعاثات الكربون، وهذا يجعل من أساليب العمارة المستدامة محور وقلب التصاميم والبناء المستدام.

العمارة المستدامة، أهم احتياجات دول الخليج

تركز أساليب البناء المستدامة على تصميم وبناء المباني، مع الوضع في الاعتبار الظروف البيئية، والاستفادة من تلك الظروف لتقديم الفائدة لمستخدمي تلك البنايات. فهي تعد بتقديم أعلى معايير ومعدلات الراحة مع استهلاك أقل قدر ممكن من الموارد، حيث أن العوامل المناخية والبيئية يتم وضعها في الحسبان لخفض التكاليف وذلك للاستفادة من العوامل البيئية على أفضل وجه.

وتعتبر سيراميك إسبانيا من العلامات التجارية الرائدة والتي تولت مهمة الترويج لأساليب البناء والعمارة المستدامة والعمل على زيادة الاعتماد عليها حول العالم خاصة خلال تلك المرحلة الهامة، عندما يتعرض المناخ العالمي لمشكلة كبيرة.

السمات الأساسية للعمارة المستدامة

تتجه سيراميك إسبانيا لتشجع اتباع أساليب العمارة المستدامة، ومن المتوقع أن يُحدث هذا ثورة في المجال مع إعادة إحياء التزام أصحاب المصلحة بالتصميم والبناء المستدامين. ويُمكن العمارة المستدامة من حصول القطاع على العديد من الفوائد مثل توفير الطاقة وخفض تكاليف مكيفات الهواء والارتقاء بصحة ورفاهية الناس.

وأضاف السيد نوموديو» يتم تطوير سيراميك إسبانيا باستخدام تكنولوجيا تسمح بإعادة استخدام مياه المطر كجزء من شهادة دولية في المباني الخضراء، ومع زيادة الوعي والاهتمام بين الناس من أجل العيش والعمل في مكان أكثر صحة وفي مساحات تتسم بالمزيد من الاستدامة، يوجد طلب متزايد على المساحات مع تزويدها بشهادات المباني الخضراء. وهذا يجعل سيراميك إسبانيا هو المقصد الأول للحصول على مباني مستدامة وحلول تصميمية للحصول على أماكن للعيش والعمل التي تتسم بالعصرية والاستدامة.